الأمم المتحدة

E/CN.3/2006/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 2005
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة السابعة والثلاثون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات تجارة التوزيع

إحصاءات تجارة التوزيع

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير إلى اللجنة الإحصائية بموجب طلبها الصادر عن دورتها السادسة والثلاثين. وهو يجمل استراتيجية الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة الرامية إلى تنقيح التوصيات الدولية بشأن إحصاءات تجارة التوزيع، كما يعرض الإجراءات التي اتخذتها في هذا الاتجاه في عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى موجز لخطة عملها لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتتضمن الفقرة ١٣ من التقرير النقاط المطروحة على اللجنة للمناقشة.

* E/CN.3/2006/1.

110106 110106 05-64625 (A)

أولا – مقدمة

١ – اعتمدت اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة في دورتها الثامنة عشرة التي عقدت عام ١٩٧٤ ''التوصيات الدولية بشأن الإحصاءات المتعلقة بتجارة التوزيع وخدماته'' (ST/ESA/STAT/Ser.M/57). ومنذ تلك الدورة، لم يتضمن جدول أعمال اللجنة موضوع إحصاءات تجارة التوزيع. غير أنها نظرت في بعض المسائل التي تتعلق بتجارة الجملة وتجارة التجزئة في سياق أعمالها المتصلة بإحصاءات الخدمات والتصنيفات الاقتصادية. وفي عام ١٩٧٧، قامت الشعبة الإحصائية، بطلب من اللجنة، بنشر دليل معنون ''تنظيم وإجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتجارة التوزيع'' (ST/ESA/STAT/SER.F/19). وعرض الدليل بعض الإرشادات بشأن تجميع البيانات المتعلقة بتجارة الجملة وتجارة التجزئة والخدمات.

٢ – وتمثِّل تجارة التوزيع نشاطا هاما يتيح فرص العمل لشريحة عريضة من السكان ويسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. إلاّ أن العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية لم تطور بشكل كاف إحصاءات تجارة التوزيع. وتُطرح أيضا مسألة قابلية البيانات الوطنية للمقارنة، وبالتالي تتجلى أكثر فأكثر الحاجة إلى تنسيق المنهجيات المتبعة. وفي هذا السياق، تسلِّم الشعبة الإحصائية بأن أحد أنشطتها ذات الأولوية الفورية هو مواصلة تحسين تجميع إحصاءات تجارة التوزيع وتحليلها ونشرها بحيث تكون قابلة للمقارنة الدولية.

ثانيا – استراتيجية الشعبة الإحصائية بشأن استكمال التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع وحالةُ تنفيذها

ألف – مخطط استراتيجية الشعبة الإحصائية

٣ – في عام ٢٠٠٤، وضعت الشعبة الإحصائية استراتيجية متعددة السنوات لاستكمال التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع. وتشمل هذه الاستراتيجية ما يلي: (أ) التوصل إلى تقييم أولي للحالة العامة فيما يتعلق بتجميع إحصاءات تجارة التوزيع بإجراء استعراض عام للممارسات القطرية الحالية؛ (ب) وإنشاء فريق خبراء معني بإحصاءات تجارة التوزيع لمساعدة الشعبة الإحصائية في عملية الاستكمال؛ (ج) وإعداد المشروع المؤقت للتوصيات المنقحة وعرضه على اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين في آذار/مارس ٢٠٠٨؛ (د) وإعداد دليل بشأن تجميع إحصاءات تجارة التوزيع على أن ينتهي إنجازه في عام ٢٠٠٨؛ و (هـ) إنشاء قاعدة بيانات تابعة للأمم المتحدة لحفظ إحصاءات تجارة التوزيع ومعالجتها ونشرها، على أن يكون عام ٢٠٠٧ هو الموعد المقرر لتجميع البيانات ونشرها؛

(و) والشروع في أنشطة المساعدة التقنية لصالح البلدان النامية، ويشمل ذلك عقد حلقات عمل تدريبية لبناء قدرة تلك البلدان على تجميع إحصاءات تجارة التوزيع ونشرها؛ (ز) والعمل في عام ٢٠١٠ على استعراض تغيرات الممارسات القطرية وتقديمُ تقرير بالاستنتاجات إلى اللجنة في دورتها الحادية والأربعين التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠١١.

باء – نتائج الدراسة الاستقصائية للممارسات القطرية

٤ – في إطار تنفيذ العنصر الأول من استراتيجيتها، أجرت الشعبة الإحصائية في عام ٢٠٠٤ دراسة استقصائية عالمية للممارسات القطرية. وأرسل استبيان إلى جميع المكاتب الإحصائية الوطنية. وأكد ٧٣ بلدا فقط أنها تقوم بتجميع بعض إحصاءات تجارة التوزيع. وأبلغ ١٢ بلدا الشعبة الإحصائية بعدم تجميعها إحصاءات لتجارة التوزيع وطلبت إمدادها بالمساعدة. وبافتراض أن نسبة البلدان التي لا تقوم بتجميع تلك الإحصاءات هي أعلى من ذلك ضمن فئة البلدان التي لم تجب على الاستبيان، يُستنتج أن عدد البلدان التي لا تجمِّع إحصاءات بشأن تجارة التوزيع يبلغ نسبة ليست بالقليلة. وبيّنت الدراسة الاستقصائية وتوضيحات المتابعة أن نحو ٤٠ في المائة من البلدان المجيبة غير قادرة على إجراء دراسات استقصائية فصلية/شهرية لتجميع أرقام قياسية لتجارة التوزيع و/أو مؤشرات للأداء. وتبين أيضا أن البلدان تستعمل في كثير من الأحيان تعاريف مختلفة جدا للنطاق الموضوعي لتجارة التوزيع وللمتغيرات المجمَّعة، مما يجعل إجراء المقارنات الدولية مسألة لا تخلو من صعوبة. وبشكل عام، أكدت الدراسة الاستقصائية أن إحصاءات تجارة التوزيع تحتاج بكل تأكيد إلى إلقاء نظرة أخرى عليها وإعادة دراستها بدقة.

جيم – استنتاجات فريق الخبراء بشأن إحصاءات تجارة التوزيع

٥ – أنشأت الشعبة الإحصائية في عام ٢٠٠٥ فريق الخبراء المعني بإحصاءات تجارة التوزيع بهدف الحصول على المساعدة والإرشاد خلال تنقيح توصيات الأمم المتحدة الحالية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع. ويتوقع من فريق الخبراء ما يلي: (أ) إجراء تقييم لتلك التوصيات في ضوء الحقائق الجديدة لتجارة التوزيع والممارسات القطرية الحالية فيما يتعلق بتجميع الإحصاءات ذات الصلة بالموضوع؛ (ب) والإسهام في صياغة التوصيات المنقحة واقتراح نُهج جديدة في مجال تجميع البيانات، بما في ذلك تنظيم وإجراء دراسات استقصائية بشأن تجارة التوزيع؛ (ج) واستعراض المشروع المؤقت للتوصيات الدولية المنقحة/المستكملة بشأن إحصاءات تجارة التوزيع؛ (د) وتقديم آراء بشأن صياغة دليل الجهات المعنية بتجميع الإحصاءات المزمع إعداده مستقبلا.

٦ - وعُقد الاجتماع الأول لفريق الخبراء في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وكان الهدف منه تقييم توصيات الأمم المتحدة وتقديم المشورة بشأن المجالات التي تحتاج إلى استكمال التوصيات الحالية و/أو وضع توصيات جديدة؛ والإسهام في إنجاز الاستكمال و/أو التنقيح. وتضمن جدول أعمال الاجتماع بنودا من قبيل: (أ) النطاق والتصنيفات؛ (ب) والوحدات الإحصائية ووحدات إعداد التقارير؛ (ج) وبنود البيانات وتعاريفها؛ (د) ومصادر البيانات وأساليب جمع البيانات؛ (هـ) والأرقام القياسية ومؤشرات الأداء؛ (و) وإحصاءات تجارة التوزيع وتجميع الحسابات القومية. واختُتم الاجتماع بمناقشة مائدة مستديرة، وصياغة الاستنتاجات الأولية وإيجاز الشعبة الإحصائية للأنشطة المقبلة. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للاستنتاجات بالرجوع إلى التقرير المتعلق بالاجتماعات المتاح على صفحة الإنترنت بالعنوان: ttp://unstats.un.org/unsd/Distributive_trade/distributive_trade.htm. ويرد أدناه ملخص للاستنتاجات.

٧ - وخلُص الخبراء إلى أن ثمة حاجة واضحة إلى تنقيح التوصيات الدولية الحالية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع بهدف مراعاة التطورات الجديدة الحاصلة في هذا القطاع، والاحتياجات المتغيرة من البيانات، وتوافر مصادر جديدة للبيانات، وأساليب جمع البيانات، والتنقيحات المدخلة مؤخرا على التوصيات الدولية في مجالات أخرى للإحصاءات الاقتصادية. واتفقوا على أن التنقيح ينبغي أن يعتبر كجزء من بلورة برنامج متكامل للإحصاءات الاقتصادية. ورحبوا بمبادرة الشعبة الإحصائية الرامية إلى تنقيح التوصيات الدولية بشأن إحصاءات تجارة التوزيع وأيدوا برنامج عملها، بما في ذلك الأهداف المتوخاة منه والإجراءات المقترحة والجدول الزمني لعملية التنقيح.

٨ - وحصل الاتفاق على أن نطاق إحصاءات تجارة التوزيع ينبغي أن يشمل تجارة الجملة، وتجارة التجزئة، وإصلاح المركبات الآلية والدراجات البخارية. وفيما يتعلق بتجميع البيانات اتفق الخبراء على أن الأولوية العليا ينبغي أن تمنح لتعريف وجمع بنود البيانات التي يحتاج إليها قطاع تجارة التوزيع والجهات المعنية بتجميع الحسابات القومية. وقُدمت توصية مؤداها أن على البلدان أن تبذل جهودها لتجميع البيانات بأكبر قدر ممكن من التفصيل. وجرى التأكيد على أنه ينبغي التوصية بمجموعة موحدة من بنود البيانات التي يجب تجميعها سنويا (وبالطبع، تُشجع البلدان على تجميع أية بنود بيانات إضافية لأغراض الاستعمال الوطني). وينبغي أن تتلاءم تعاريف بنود البيانات مع التعاريف التي سبق للجنة أن وافقت عليها في مجالات ذات صلة بالموضوع (مثل نظم الحسابات القومية، وإحصاءات العمل،

إلى غير ذلك). بيد أنه عند الاقتضاء، يمكن تكييف تلك التعاريف لمراعاة العوامل المميزة لتجارة التوزيع.

٩ - وفيما يتعلق بمسألة تجميع البيانات، أكد الخبراء على ضرورة استعمال المعلومات المتوافرة في مصادر البيانات الإدارية لأقصى ما يمكن ذلك بهدف خفض التكاليف وتخفيف العبء المتصل بالاستبيانات. واعتُبر أن من الملائم النظر في إبرام اتفاقات رسمية مع وكالات حكومية أخرى لكفالة الوصول إلى تلك المصادر. وفي الوقت نفسه، جرى التأكيد على أن الخبراء الإحصائيين ينبغي أن يكونوا واعين بحدود فائدة المصادر الإدارية للبيانات (لأسباب منها مثلا اختلاف الغرض من جمعها، واحتمال عدم تطابق تعاريف متغيراتها مع التوصيات الإحصائية، وإمكانية وجود فوارق كبيرة بها من حيث نطاق البيانات وجودتها؛ بالإضافة إلى مسألة السرية التي يتعين عدم إغفالها). وأقر الخبراء بأن وجود سجل تجاري هو بمثابة أداة أساسية لجمع البيانات على نحو فعال وخلصوا إلى أن الخبراء الإحصائيين المعنيين بتجارة التوزيع ينبغي أن يشاركوا فعليا في تدبير السجل أو إنشائه. وجرى التسليم أيضا بالحاجة إلى توفير مزيد من المبادئ التوجيهية بشأن كيفية تناول أنشطة الوحدات الصغرى والمؤسسات التجارية غير المتمتعة بالشخصية القانونية، وكيفية التعامل مع ارتفاع نسبة عدم إجابتها على الاستبيانات.

١٠ - وتم إيلاء اهتمام خاص إلى الحاجة إلى وضع مجموعة من التوصيات بشأن تجميع الأرقام القياسية المتعلقة بتجارة التوزيع، مثل الرقم القياسي لتجارة التجزئة والرقم القياسي لتجارة الجملة. واستنتج الخبراء أن تجميع هذه الأرقام القياسية ينبغي ألا يتوقف عند القيمة الإجمالية لرقم الأعمال، بل أن يشمل كذلك مستوى معينا متفقا عليه من التفصيل بحسب فئات السلع والصناعات بهدف تلبية حاجة القطاعات إلى رصد الأسواق وتحسين مساعدة الجهات المعنية بتجميع الحسابات القومية. وينبغي اعتماد تدرج للأولويات فيما يتعلق بالمهام المتصلة بهذا الجانب، أي منح أعلى درجات الأولوية لتجميع الأرقام القياسية المتعلقة بالفئات العليا. وفي هذا الصدد، نوقشت عدة نُهج تتعلق بتجميع البيانات حسب أسعار ثابتة (قياس الحجم)، واتفق الخبراء على الحاجة إلى إجراء استعراض لمزايا وعيوب مختلف معامِلات حذف أثر التضخم على الأسعار. واستُنتج أنه ينبغي للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تتعاون مع الوكالات الوطنية الأخرى، عند الاقتضاء، لوضع برنامج مستدام لتحديد أرقام قياسية لتجارة التوزيع ولوضع قياسات الحجم. وأشار الخبراء كذلك إلى ضرورة إجراء استعراض للمنهجيات الوطنية المتبعة في تحديد الأرقام القياسية وتقدير بيانات الأسعار الثابتة، وبدل مزيد من الجهود لتنسيق تلك المنهجيات لتحسين القابلية للمقارنة الدولية.

١١ - وخصص الخبراء حيزا كبيرا من الوقت لمناقشة مؤشرات الأداء القطاعي مثل نسبة المخزون السلعي إلى المبيعات، ونسبة المبيعات إلى المساحة؛ ونسبة الهامش/رقم الأعمال عن كل مستخدم، إلخ. وتبَيَّن أن ثمة فوارق كبيرة فيما بين الممارسات القطرية في هذا الشأن. وأكد العديد من البلدان أنها لا تقوم بتجميع مثل هذه المؤشرات وتحتاج لبعض الإرشاد الدولي للشروع في ذلك. وفي هذا الصدد، أصبح وضع إرشادات دولية بشأن تجميع مؤشرات الأداء القطاعي مهمة هامة في سياق العمل المقبل. واتفق الخبراء، بشكل خاص، على ضرورة وضع قائمة بتلك المؤشرات، التي تعتبر مفيدة لقطاع تجارة التوزيع ولأغراض التحليل، والتوصية بإعداد تقارير وطنية ودولية بشأنها.

ثالثا - ملخص بخطة عمل الشعبة الإحصائية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

١٢ - ستواصل الشعبة الإحصائية خلال عام ٢٠٠٦ إجراء مشاوراتها مع فريق الخبراء المعني بإحصاءات تجارة التوزيع ومع البلدان بشأن المسائل المتصلة بإعداد المشروع المؤقت للتوصيات، وستعِد صيغة أولية للوثيقة المقبلة. وسيُجرى تقييم للبيانات المتوافرة، كما سيُشرع في تجميع البيانات التي ترد من نخبة من البلدان. وفي عام ٢٠٠٧، تخطط الشعبة لإعداد الصيغة النهائية للمشروع المؤقت للتوصيات المنقحة وعرضها على الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، الذي سيعقد في منتصف عام ٢٠٠٧. وستُنشَأ نسخة نموذجية لقاعدة الأمم المتحدة لبيانات إحصاءات تجارة التوزيع بهدف حفظها ومعالجتها ونشرها، كما سيُعرض مخططها على فريق الخبراء. وفي ضوء قرارات فريق الخبراء، ستقوم الشعبة بإعداد الصيغة النهائية وعرض مشروع التوصيات المنقحة على اللجنة الإحصائية. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، ستشرع الشعبة في أنشطة المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية بهدف الإسهام في بناء قدرتها على تجميع إحصاءات تجارة التوزيع ونشرها.

رابعا - نقاط للمناقشة

١٣ - إن اللجنة الإحصائية، إذ تسلم بالأهمية الاقتصادية لتجارة التوزيع، وتقر بالحاجة إلى تحسين توافر وجودة البيانات الوطنية بشأن تجارة التوزيع، وتعرب عن قلقها إزاء قابلية تلك البيانات للمقارنة الدولية ، قد ترغب فيما يلي:

(أ) تأييد أنشطة الشعبة الإحصائية الرامية إلى تنقيح التوصيات الحالية المتعلقة بهذا المجال الإحصائي، وطلب عرض مشروع التوصيات المنقحة عليها في دورتها التاسعة والثلاثين (٢٠٠٨) من أجل الموافقة عليها؛

(ب) إفادة الشعبة الإحصائية بأن التوصيات المنقحة تراعي مستجدات الممارسات التجارية، ومصادر البيانات الجديدة والترتيبات الجديدة لتجميع البيانات، فضلا عن التنقيحات المدخلة مؤخرا في مجالات أخرى للإحصاءات الاقتصادية، مثل الحسابات القومية، والتصنيفات، والإحصاءات الصناعية؛

(ج) التأكيد على أهمية تنفيذ تنقيح الإحصاءات المتعلقة بتجارة التوزيع في إطار التشاور التام مع المكاتب الإحصائية الوطنية، والتأكيد على أن ذلك يعتبر جزءا من بلورة برنامج متكامل للإحصاءات الاقتصادية؛

(د) دعم عمل الشعبة الإحصائية فيما يتعلق بإنشاء قاعدة بيانات عالمية لحفظ ونشر إحصاءات تجارة التوزيع، بهدف مساعدة البلدان على بلوغ أقصى درجات الفعالية في استعمال البيانات المجمعة، ويشمل ذلك قياس بنية وديناميةتجارة التوزيع فيها على أساس قابل للمقارنة الدولية.